# تحليل جغرافي للبطالة في محافظات الفرات الأوسط
# الواقع والآثار والمعالجات المدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧

أ.م.د. حسين جعاز ناصر
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

مقدمة:

إن تباين توزيع فرص العمل ومجالاته من مكان لآخر لـه الأثـر الواضـح فـي تبـاين نسـبة العاملين في المجالات الاقتصادية كافة ولاسيما وجود المؤسسـات الصـناعية والخدميـة المختلفـة، التي أسهمت في بروز ظاهرة اقتصادية في محافظات الفرات الأوسط خاصـة والقطـر عامـة ألا وهي ظاهرة البطالة (العاطلين من العمل) وأثر ذلك في توزيع النشطين اقتصاديا وتبدل أنشطتهم. وقد أسهمت تلك المتغيرات المشار إليها آنفا في بروز ظاهرة البطالة في منقطـة الدراسـة وبشـكل يحتاج إلى معالجة آثارها والتقليل من نتائجها.

وتم تحليل ظاهرة البطالة اعتمادا على جداول توزيع السكان النشـطين اقتصـاديا للتعـددات السكانية (١٩٨٧ - ١٩٩٧) في منطقة الدراسة خارطة رقم (١).

وقد دفعت الباحث مسوغات كثيرة لدراسة هذا الموضوع كان في مقدمتها الأهميـة العلميـة لدراسة ظاهرة البطالة للكشف عن مدى تغيـر تـوزيعهم مـن آن لآخـر إلـى جانـب قلـة الدراسـات الخاصة بهذه الظاهرة، لهذا تحددت مشكلة البحث في السؤال الآتي:

تباين توزيع البطالة (العاطلين مـن العمـل) فـي محافظـات الفـرات الأوسـط لمـدة الدراسـة ١٩٨٧ – ١٩٩٧، وتحـددت فرضـية البحـث بتبـاين توزيـع العـاطلين مـن العمـل (البطالـة) بفعـل عوامل عديدة كانت في مقدمتها الهجرة الداخلية وتباين توزيع فرص العمل (الصـناعة، الزراعـة، التعليم، ...الخ) وتحدد هدف البحث في التعـرف إلـى ظـاهرة البطالـة وعلاقـة ذلـك ببـروز الآثـار والنتائج المختلفة. وتقع الدراسة في ثلاثة مباحث تناول الأول منها توزيع جغرافـي لواقـع البطالـة في منطقة الدراسة للمدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧. أما المبحث الثـاني فقد ركـز علـى الآثـار الاقتصـادية والاجتماعية للبطالة في حين تناول المبحث الثالث الأسباب والمعالجات.

خارطة رقم (١)
موقع منطقة الدراسة في العراق

المبحث الأول
توزيع جغرافي لواقع البطالة في منطقة الدراسة ١٩٨٧ – ١٩٩٧

إن دراسة التوزيع الجغرافي للبطالة (**The unemployed**) يعد من المواضيع المهمـة فـي جغرافيـة السـكان وعلـم الـديموغرافيا وذلـك لارتباطهـا بـالقوى العاملـة وبحجـم انتـاج المـوارد الاقتصادية ومقدار الدخل والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المجتمع(١).

ولدراسة التركيب الاقتصادي أهمية بالغة في التعرف إلـى العـاطلين مـن العمـل (البطالـة) لوضع الأسس اللازمة لتخطيط المستقبل سـواء فـي مشـروعات التنميـة الاقتصـادية أم فـي مجـال الخدمات العامة.

وتشير البطالة إلى عدم توافر العمل لشخص راغب فيـه مـع قدراتـه علـى أدائـه فـي مهنـة معينة تتفق مع استعداده للعمـل. وتحـدد البطالـة بنسـبة العمـال العـاطلين مـن العمـل بالقيـاس إلـى مجموع القوى العاملة(٢). وتعني البطالة فيضا نسبيا في عدد العـاملين فـي المجتمـع بالنسـبة إلـى الطلب على قوة العمل، وتحدث نتيجة لعجز النظـام الاقتصـادي فـي تحقيـق التشـغيل العـام للقـوى العاملة. وتقسم البطالة على أنواع كثيرة منها البطالة المقنعة والموسمية والدورية والبطالة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والبطالة الكلية.

والذي يهمنا في هذا البحث هو دراسة البطالة الكلية لإظهار صورة لهذه الظاهرة وضرورة معالجتها. إذ أظهرت التعددات السكانية للمدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ من خلال الجدول رقم (١) الذي يوضح عدد العاطلين من العمل (البطالة) لعام ١٩٨٧ والبالغ (٣١١٤٤) نسمة وبنسبة ٤,١٪ من مجموع القوى العاملة البالغة (٧٦٦٩٨٠) نسمة إذ يتباين توزيعهم حيث تحتل محافظة بابل المرتبة الأولى في نسبة البطالة الكلية البالغة ٢٩,٢٪ من مجموعها في محافظات الدراسة وجاءت بعدها محافظتي النجف والقادسية وبنسبة تراوحت بين ٢١,٨ – ٢٢,٠ من مجموعها في منطقة الدراسة.

جدول رقم (١)
توزيع السكان العاطلين من العمل (البطالة) بحسب النوع في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٨٧

خارطة رقم (٢)
التوزيع النسبي للسكان العاطلين من العمل (البطالة) في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٨٧

تليها محافظتا كربلاء والمثنى وبنسبة تراوحت بين ١٣,٦ – ١٣,٨٪ من المجموع العام كما يتضح من الخارطة رقم (٢).

أما في ١٩٩٧ فقد أوضح الجدول رقم (٢) أن عدد العاطلين من العمل (البطالة) قد بلغ (١٣٧٤٩٩) نسمة وبنسبة ١٢,٥٪ من مجموع القوى العاملة في منطقة الدراسة والبالغة (١٠٩٦٤٥٦) نسمة إذ يتباين توزيعهم أيضا بين محافظات الفرات الأوسط، إذ تحتل محافظة بابل أيضا المرتبة الأولى وبنسبة بلغت ٣٠,٥٪ جاءت بعدها محافظة القادسية وبنسبة بلغت ٢٦,٨٪ خارطة رقم (٣) في حين جاءت محافظة النجف بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت ٢١,١٪ وتراوحت باقي النسب بين (٧,٩ – ١٣,٤٪) في محافظتي المثنى وكربلاء على التوالي.

وقد وصل معدل البطالة إلى ٢١,٢٪ في عموم منطقة الدراسة عام ٢٠٠٥(٣). وهو دليل واضح على أهمية دراسة هذه الظاهرة وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها والتخلص من آثارها المتعددة، أما على مستوى التوزيع البيئي فقد وصلت النسبة في الحضر إلى ٢٢,٤٪ عام ٢٠٠٥ في حين انخفضت إلى ١٩٪ في ريف منطقة الدراسة للعام نفسه(٤).

جدول رقم (٢)
توزيع السكان العاطلين من العمل (البطالة) بحسب النوع في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٩٧

خارطة رقم (٣)
التوزيع النسبي للسكان العاطلين من العمل (البطالة) في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٩٧

المبحث الثاني
الآثار الاقتصادية والاجتماعية (للبطالة) العاطلين من العمل في منطقة الدراسة

يرافق ظاهرة البطالة بروز الكثير من الآثار على البنى التحتية وعلى مستوى التوزيع البيئي (حضر، ريف) إذ أسهمت بظهور مشاكل عديدة، حيث انتشرت في الأقطار النامية مما يعكس تفشي الفقر وانخفاض الانتاجية فضلا عن الفساد الإداري والمالي.

ويتجلى التخلف الاقتصادي في الأقطار النامية من الناحية الاجتماعية في انتشار الفقر وفي فيض السكان البيئي مما يشير إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي وتضخم قطاع الخدمات بشكل لا يتناسب ومستويات التطور الاقتصادي(٥)، لذا يمكن إيضاح آثار البطالة من خلال تناول فرص العمل وتوزيعها من خلال الجدول رقم (٣).

**أ- توزيع المؤسسات الصناعية**

يتباين توزيع المؤسسات الصناعية المختلفة (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة) في محافظات الفرات الأوسط ولهذا أثر بارز في إيجاد ظاهرة البطالة، إذ لا يتجاوز نسبة العاملين في الصناعة ٢٥,٢٪(٦)، ولم يتجاوز عدد المنشآت الصناعية في المنطقة (١٦٤٦) منشأة صناعية عام ٢٠٠٢م، ويبين الجدول رقم (٣) أن نسبة ما موجود في منطقة الدراسة من المنشآت الصناعية يظهر تركزها في عدد من محافظات منطقة المنطقة الدراسية دون الأخرى فهي تتركز في محافظات النجف وبنسبة ٣٠,٠٧٪(*) من عدد المنشآت الصناعية في المنطقة تليها محافظة بابل وبنسبة ٢٧,٩٪ تلتها محافظة كربلاء بنسبة ٢١,٩٪ وتدنى نصيب محافظتي المثنى والقادسية إذ تراوحت النسبة بين ٧,٤ – ١٣,٠٣٪ لذا انعكس نصيب كل محافظة من عدد المنشآت على تباين توزيع فرص العمل بين سكانها النشطين وبقاء الجزء الآخر منهم (العاطلين من العمل) بمعزل عن الحصول على أي فرصة عمل، لذلك فهم يشكلون لقمة سائغة للانحراف وممارسة الأعمال التي توفر له فرصة عمل بأساليب غير مشروعة كالسرقة والسطو المسلح والإرهاب ونظائرها..

جدول رقم (٣)
الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية في محافظات الفرات الأوسط إلى عدد المنشآت الصناعية في القطر عام ٢٠٠٢

**ب- الآثار الاجتماعية للبطالة**

للمتغيرات الاجتماعية أثر واضح بفعل وجود شريحة من السكان لا يمارسون العمل ومن أجل إظهار دور المتغيرات الاجتماعية سنتناول دراسة مشكلة السكان على أنها أبرز المتغيرات الاجتماعية الناجمة عن البطالة، إذ يوضح الجدول رقم (٤) أن منطقة الدراسة تضم (٤١٩٠٧) أسرة من دون سكن ملائم نتيجة الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر، حيث أصبحت مشكلة السكن أكبر خطورة في المناطق الحضرية إذ ازداد سكان منطقة الدراسة من (٣٠٤٤٥٥٤)(٧) نسمة عام ١٩٨٧ إلى (٣٧٣٩١٨٤) نسمة عام ١٩٩٧، ويبين الجدول رقم (٤) المشار إليها أن عدد الأسر قد بلغ (٣٨٨٣٦٧) أسرة يقابلها (٣٤٦٤٦٠) مسكن، أي أن نسبة العجز قد بلغت (٤١٩٠٧) أسرة وهي تمثل نسبة العجز في منطقة الدراسة من الوحدات السكنية المطلوب إنشائها.

جدول رقم (٤)
توزيع الأسر والمساكن في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٩٧

ويوضح الجدول السابق والخارطة رقم (٤) أن نسبة العجز لم تكن واحدة في محافظات الفرات الأوسط، فهي تتباين من محافظة إلى أخرى فأعلى نسبة كانت في محافظتي المثنى وبابل (٢٢,٠٪) وأقل نسبة كانت في محافظة النجف (١٧,٦٪) وتراوحت النسبة الباقية بين (١٧,٢ – ٢٠,٢٪) لمحافظات كربلاء، القادسية على التوالي.

وتزداد مشكلة الإسكان خطورة حينما تزداد نسبة العاطلين من العمل (البطالة) إذ أن أغلب الأسر تعيش في وحدات سكنية لا يملكونها فهي إما إيجار أو تابعة لدوائر الدولة، وقد أخذ السكن الجيد يستحوذ على نسبة متزايدة من ميزانية الأسرة على مستوى منطقة الدراسة، وباقي محافظات القطر للظروف التي يعيشها القطر من إثر ذلك.

خارطة رقم (٤)
التوزيع النسبي للعجز السكني في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٩٧

المبحث الثالث
الأسباب والمعالجات للبطالة في منطقة الدراسة ١٩٨٧ – ١٩٩٧

أولا: الأسباب

تنوعت الأسباب التي أثرت في ظاهرة البطالة في منطقة الدراسة وقد أسهمت المتغيرات المختلفة (الهجرة، الأمية، معدل النمو السكاني، نسبة سكان الريف، دخل الأسرة، نسبة سكان الحضر) في زيادة هذه الظاهرة وتأثرها ويختلف تأثير كل متغير من هذه المتغيرات وهي على النحو الآتي:

**١- الهجرة الوافدة:**

للهجرة أثر واضح في بروز ظاهرة البطالة وهي أحد آثارها وانعكاسها على الكثير من الأمور كالعلاقات المحصورة بنطاق القرابة والجيرة فضلا عن انتشار الأحياء الفقيرة في مختلف المدن التي تلقت تيارات الهجرة، وبالرغم من ازدياد قوة العمل فإنها لا تتناسب ومقدار الطلب عليه، لذلك يتضخم عدد العاطلين من العمل (البطالة) وتنخفض الأجور، إذ استقبلت محافظات بابل، كربلاء، النجف تيارات الهجرة وبنسب تراوحت بين (٢٤,٩، ٢٥,٧، ٣٥,٥) على التوالي (ملحق رقم (١)).

**٢- نسبة الأمية:**

للتعلم آثار عديدة تنعكس على خصائص السكان المختلفة ومنها البطالة، إذ إن فرص العمل ترتبط إلى حد كبير بالوظيفة التي لا يمكن الحصول عليها الأمن خلال التعليم، إذ تتباين نسبة الأمية في منطقة الدراسة تليها محافظة النجف وبنسبة ٢٥,٧٪ ملحق رقم (١).

**٣- معدل النمو السكاني:**

منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض وهو في نمو عددي متواصل، إذ يتباين معدل النمو السكاني من مرحلة لأخرى، وإن للعامل الاقتصادي دوراً بارزاً في قوة العمل في المجال الزراعي وهذا ما يتفق مع النظريات التي تقول بارتفاع معدلات الخصوبة لدى المزارعين، ومن الملحق رقم (١) نلاحظ أن محافظات كربلاء، بابل، النجف شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدل نموها السكاني، وانخفاضه في محافظتي القادسية والمثنى نتيجة تباين مستويات النمو الاقتصادية مما انعكس على نسبة البطالة في منطقة الدراسة.

**٤- نسبة سكان الريف:**

تشهد نسبة سكان الريف انخفاضا مستمرا بسبب تخلف ريف منطقة الدراسة وبخاصة الخدمات، لذا بقي الريف عاملاً طاردا للسكان ومن هنا لعبت دورا في ظهور البطالة ويلاحظ من الملحق رقم (١) اختلاف نسبهم من محافظة لأخرى إذ ترتفع إلى ٥٥,١٪ في محافظة المثنى أما أدناها فكانت في محافظة النجف البالغة ٣٠,٧٪ وتراوحت النسب الباقية ما بين (٣٣,٩ – ٥٢,١٪) لمحافظات كربلاء، القادسية، بابل على التوالي.

**٥- متوسط دخل الأسرة:**

يرتبط دخل الأسرة بعلاقة طردية مع الكثير من الخصائص السكانية فالدخل المرتفع يعني الحصول على تغذية أفضل وتعلم أفضل وخدمات علاجية أوفر، إذ أن البلدان ذات الدخل المرتفع تتميز بارتفاع المستوى التعليمي وتوفر الخدمات الصحية وعوامل الحفاظ على البيئة، وفي منطقة الدراسة متوسط دخلها الشهري لم يزدد على ٥٠ ألف دينار، وهناك تباين واضح إذ يظهر الملحق رقم (١) إن أعلى متوسط دخل كان في محافظة النجف وقد يبلغ ٤٧,٥٠٠ دينار أما متوسط الدخل في محافظة المثنى فكان ٢٤,٠٠٠ دينار وتراوحت المتوسطات الباقية ما بين (٤٣,٤٧٩ – ٤٢,٧٥٠) دينار لمحافظات القادسية، كربلاء، بابل على التوالي.

**٦- نسبة سكان الحضر:**

تتباين نسبة سكان الحضر في محافظات الفرات الأوسط نتيجة العوامل المشجعة والباعثة على التحضر والتي يمكن ملاحظتها من خلال التوزيع الجغرافي للسكان الحضر إذ يتباين توزيعهم نتيجة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية وما يوجد من الإمكانيات والفعاليات الحياتية المختلفة(٨).

ومن خلال الملحق رقم (١) نجد أن أعلى نسبة للسكان الحضر كانت في محافظة النجف البالغة ٧٠,٠٪ من مجموع السكان في المحافظة وتليها محافظة كربلاء ونسبة ٦٦,٠٢٪، وتراوحت النسب الباقية ما بين (٤٤,٧ – ٥٢,٩٪) لمحافظات المثنى، بابل، القادسية على التوالي.

ومن خلال التحليل الإحصائي المتمثل بـ(التحليل العاملي **Factor analysis**) لستة عناصر (متغيرات) تمثل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) عام ١٩٩٧. إذ هناك أربعة متغيرات رئيسة تفسر ٩٤٪ من التباين الكلي جدول رقم (٥) وهي المتغيرات التي أثرت في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) في منطقة الدراسة وهذه العوامل هي:

**١- العامل الأول:**

يفسر العامل ٧٣,٧٪ من التباين الكلي ويؤثر هذا العامل أثر الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة والمؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) والتي أثرت بشكل كبير في تباين فرص العمل المختلفة في هذه المنطقة ولاسيما (محافظات بابل، كربلاء، النجف، القادسية) مما يسهم في توافد تيارات الهجرة إليها لتوافر فرص العمل الاقتصادية المختلفة (صناعة، زراعة) والسياحة الدينية فضلا عن احتوائها على أربع جامعات (بابل، كربلاء، الكوفة، القادسية).

جدول رقم (٥)
القيم العينية ونسبة التباين للمتغيرات المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) في منطقة الدراسة عام ١٩٩٧

**٢- العامل الثاني:**

يفسر هذا العامل ١٧,٧٪ من التباين الكلي للمتغيرات المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) ويمثل نسبة الأمية. إذ يعد التعليم مرتكز أساسي للحصول على فرص العمل ومن دونه يقل الحصول عليها ويؤثر هذا المتغير أيضا في معظم الخصائص السكانية.

**٣- العامل الثالث:**

يفسر هذا العامل ٨,٠٣٪ من التباين الكلي للمتغيرات المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) ويشير هذا العامل إلى أثر معدلات النمو السكاني واختلاف توزيعه، إذ يرتفع في محافظة كربلاء إلى ٣,٩ بالألف عام ١٩٩٧ وينخفض إلى ٢,٨ بالألف للعام نفسه في محافظة المثنى ملحق رقم (١).

**٤- العامل الرابع:**

يفسر هذا العامل ٤,١٣٪ من التباين الكلي للمتغيرات المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) ويشير هذا العامل إلى أثر نسبة سكان الريف واختلاف توزيعها، إذ ترتفع في محافظة المثنى إلى ٥٥,١٪ من مجموعهم في منطقة الدراسة عام ١٩٩٧ وتنخفض إلى ٣٠,٠٠٪ في محافظة النجف للعام نفسه ملحق رقم (١).

يستنتج من تحليل المتغيرات المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) في منطقة الدراسة بأن الهجرة الوافدة ونسبة الأمية ومعدل النمو السكاني ونسبة سكان الريف كانت لها الأثر الأكبر في تباين توزيع البطالة في منطقة الدراسة عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٦)
معاملات التحميل للمتغيرات الأساسية المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) في منطقة الدراسة عام ١٩٩٧

ثانيا: المعالجات اللازمة للعاطلين من العمل

إن معالجة مشكلة العاطلين من العمل (البطالة) في الأقطار النامية تعد جزءا من عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي(٩)، ويعد الإلمام بالأسباب والمتغيرات أمرا مهما وخصوصا تلك المتغيرات التي لها صلة بهذه الظاهرة والتي أظهرت الدراسات باء عليه وجود أربعة متغيرات من أصل (٦) متغيرات احتلت نسبة ٩٤٪ من التأثيرات ولاسيما (الهجرة الوافدة، نسبة الأمية، معدل النمو السكاني، نسبة سكان الريف) لذا سينصب اهتمامنا على هذه المتغيرات بوصفها الأكثر تأثيرا. وأهم المعالجات المقترحة كالآتي:

١- توسيع فرص العمل المختلفة (صناعة، زراعة، خدمات نوعية) بشكل يتناسب وحجم سكان كل محافظة بحيث يستوعب القوى العاملة والعاطلين من العمل (البطالة) وخصوصا محافظات القادسية، بابل، النجف لاستيعاب الفئات المختلفة.

٢- شمول القسم الأعظم من العاطلين من العمل (البطالة) بشبكة الحماية الاجتماعية والقروض المسيرة التي ترعاها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضرورة دعم جهود الوزارة لكي تقوم بمهامها على أكمل وجه.

٣- رفع نسبة التعليم وخصوصا الفئات التي لا تقرأ ولا تكتب من القادرين على العمل وذلك من خلال إدخالهم دورات سريعة وزجهم في قطاعات الاقتصاد المختلفة منعا لانغماس القسم الأكبر منهم بشبكات الإرهاب المختلفة.

٤- خفض معدلات النمو السكاني وخصوصا في محافظات بابل، كربلاء، النجف للحد من زيادة أعداد السكان بشكل لا يتلاءم وخطط التنمية المختلفة ومن ثم تضاعف مشكلة البطالة والآثار التي ترافقها.
٥- تنمية ريف منطقة الدراسة بشكل يتناسب مع تنفيذ خطط التنمية المختلفة وشمول ريف المنطقة بشبكة طرق جيدة للحد من الهجرة إلى الحضر.

الخلاصة:

تم في هذه الدراسة مناقشة تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) وتحليل تلك الظاهرة في محافظات الفرات الأوسط للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧ حيث يتباين توزيع فرص العمل ومجالاته مما كان له الأثر في بروز ظاهرة البطالة في هذه المحافظات وفي عموم القطر. وقد أوضحت الدراسة أن للهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة الأثر الأكبر في تباين توزيع ظاهرة البطالة (العاطلين من العمل) في المنطقة، إذ تحتل محافظة كربلاء المرتبة الأولى في حجم الهجرة الوافدة والبالغة ٣٥,٥٪ وقد أكد ذلك التحليل العاملي (**Factor analysis**) المتغيرات المؤثرة في ذلك، ثم أن لاختلاف نسبة الأمية أثراً في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) فضلا عن اختلاف النمو السكاني والذي يعد عاملا مؤثرا في الخصائص الديموغرافية المختلفة.

وأوضحت الدراسة أيضا اختلاف توزيع العاطلين من العمل (البطالة) إذ احتلت محافظة بابل المرتبة الأولى وبنسبة ٣٠,٥٪ من مجموع العاطلين من العمل (البطالة) في منطقة الدراسة وجاءت بعدها محافظة القادسية وبنسبة ٢٦,٨٪ ثم محافظة النجف وبنسبة ٢١,١٪ ومن استعراض النتائج الآنفة، كان لابد من توزيع عادل للمشاريع الصناعية المستقبلية وفرص العمل المختلفة في المناطق التي لها حاجة إليها ولا سيما محافظات القادسية، كربلاء، والمثنى، مع الاهتمام بريف المنطقة وتنميته من خلال توفير الخدمات الأساسية بشكل يتلاءم والتطور الحاصل في مختلف المجالات فضلا عن الاهتمام بتطوير المناطق الصحراوية في كل من محافظات كربلاء – عين التمر، النجف – الشبكة، المثنى – السلمان وذلك بزيادة استثمار فرص العمل الزراعية والخدمية المختلفة، علاوة على ذلك يجب على الدوائر ذات العلاقة تولية الاهتمام بمد طرق المواصلات وصيانتها لتقليل الفوارق بين الريف والحضر.

الهوامش:

١- يونس حمادي علي، مبادئ الديموغرافيا، مطابع جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٥ ص٣٣٠.
٢- حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط للمدة ١٩٧٧ – ١٩٩٧، أطروحة دكتوراه، (غ.م) مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ص.
٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة، النصف الثاني لعام ٢٠٠٥، (المرحلة الثالثة) كانون الأول ٢٠٠٥، مطابع الجهاز، ص١٣.
٤- المصدر نفسه، ص١٣.
٥- يونس حمادي علي، مبادئ الديموغرافيا، مصدر سابق، ص٣٣٠ – ٣٣٥.
٦- حسين جعاز ناصر، التحضر في محافظات الفرات الأوسط ومستقبله للمدة ١٩٧٧ – ١٩٩٧، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٤٦، ٢٠٠٠، ص٢٥٧ – ٢٥٨.
٧- (*) استخرجت النسبة بقسمة مجموع المنشآت في كل محافظة على مجموعها الكلي في منطقة الدراسة مثال ذلك محافظة النجف ٤٩٥٠ / ١٦٤٦٠ × ١٠٠ = ٣٠,٠٧.

٨- حسين جعاز ناصر، التحضر في محافظات الفرات الأوسط ومستقبله، مصدر سابق، ص٣٥٩.
٩- المصدر نفسه، ص٢٤٢.
١٠- **H-H Harman, Modern factor analysis, university of Chicago press Chicago, 1970, pp 3-4.**

المصادر:


١- علي، يونس حمادي، مبادئ الديموغرافيا، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥.
٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة، النصف الثاني لعام ٢٠٠٥، (المرحلة الثالثة) كانون الأول ٢٠٠٥.
٣- هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لمحافظات الفرات الأوسط ١٩٩٧.
٤- ناصر، حسين جعاز، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد ٢٠٠٣.
٥- ناصر، حسين جعاز، التحضر في محافظات الفرات الأوسط ومستقبله، للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٤٦، ٢٠٠٠.
٦- **H-H Harman, Modern factor analysis, the university of Chicago press Chicago, 1970.**


ملحق رقم (١)
الأسباب المؤثرة في تباين توزيع العاطلين من العمل (البطالة) في محافظات الفرات الأوسط عام ١٩٩٧.